مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة **٣٩١١**

الثلاثاء، ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨، الساعة ١٢/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد أندريسن غويمارايس
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد ليدين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيدة أوديرا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي (S/1998/454 و Corr.1)

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي (S/1998/644)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

تقرير الأمين عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي (S/1998/454 و Corr.1)

تقرير الأمين عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي (S/1998/644)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألمانيا وإيطاليا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والنمسا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد تاسوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد هنزه (ألمانيا) والسيد فولتشي (إيطاليا) والسيد سوشاريبا (النمسا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقريرا الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، الوثيقتان S/1998/454 و Corr.1 و S/1998/644. وأمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/668 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا والبرتغال والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/1998/401 و S/1998/627، اللتين تتضمنان نص رسالتين مؤرختين ١٥ أيار/مايو و ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨، على التوالي، موجهتين إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يحيل بهما رسالتين بنفس التاريخين موجهتين إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

المتكلم الأول المدرج في قائمتي ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأعطيه الكلمة.

السيد تاسوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياح وفدي إذ يراكم، سيدي، ممثل الاتحاد الروسي، تترأسون مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه. وأود أن أطمئنكم بأن بوسعكم أن تعتمدوا على تعاون ودعم وفدي.

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أذكر ما يلي. يوشك المجلس على اتخاذ قرار هام بشأن حفظ السلم والأمن في المنطقة التي يقع فيها بلدي، جمهورية مقدونيا. وباسم حكومة جمهورية مقدونيا، ذكر وزير الخارجية، السيد بلاغوي هانجسكي، في رسالته المؤرخة ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨ الموجهة إلى الأمين العام، أسباب طلب حكومتي استمرار بعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي فيما بعد ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، لفترة ستة أشهر في إطار نفس الولاية والهيكل والتناسب.

وفي ضوء زيادة تردي الحالة في شمال حدودنا، أعرب وزير خارجية بلدي من جديد، في رسالته المؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ والموجهة إلى الأمين العام، أن حكومة جمهورية مقدونيا تؤيد خيار إجراء زيادة نهائية في العنصر العسكري، بالتعاون مع سلطات جمهورية مقدونيا ولدى موافقتها على ذلك، مع الاحتفاظ بنفس الولاية والهيكل والتناسب، مع إيلاء الاعتبار بصفة خاصة لخصوصيات البلد الداخلية. ويرى وزير الخارجية أن المداولات الخاصة بتعزيز الشرطة المدنية بعشرين

شرطيا مدنيا إضافيا، بالتعاون مع سلطات جمهورية مقدونيا ولدى موافقتها على ذلك، يمكن أن يحقق النجاح ويسهم في زيادة كفاءة الرصد.

وفيما يتصل بالحالة في المنطقة، فإن تقييم المجتمع الدولي يتطابق وتقييمنا، وكذلك بالنسبة للحالة على الحدود الشمالية والغربية لبلدي. إن الحالة على الحدود مستقرة وحكومة جمهورية مقدونيا تبذل جهودا كبيرة للحفاظ على هذا الاستقرار، خاصة في ظل الظروف الحالية.

ونود أن نعرب عن امتناننا لتواجد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهوية مقدونيا. ونود أن نؤكد على أن البعثة كانت ناجحة جدا وأنها أرست قواعد تعاون ممتاز مع الحكومة، وخاصة مع وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، على أساس ولايتها الأصلية. وأن المجتمع الدولي يعتبر البعثة عموما واحدة من أنجح بعثات الأمم المتحدة.

ونحن نرحب بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/1998/644)، وخاصة التوصية بتمديد الولاية فيما بعد ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، لفترة ستة أشهر أخرى. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياح وفدي لأن جميع شواغل حكومتي قد أخذها أعضاء مجلس الأمن مأخذ الجد وتجسدت في نص مشروع القرار المطروح على المجلس.

وأود أن أعرب عن امتنان حكومتي للحكومات التي قدمت أفرادها العسكريين وأفراد شرطتها وأفرادها المدنيين لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. كما أعرب عن امتنان حكومتي لأعضاء فريق الاتصال. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفدي للأمين العام، ولوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد برنارد مييت، وللممثل الخاص للأمين العام السيد هنريك سوكالسكي؛ ولقائد القوة، العميد بنت سوهينمان، ولجميع أفراد البعثة.

وأود أن أعرب من جديد عن التزامنا بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، وفي هذا السياق مع قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في المنطقة وتعزيزهما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل النمسا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا وكذلك البلد المنتسب قبرص، فضلا عن البلدين العضوين في رابطة التجارة الحرة الأوروبية المنتميين إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وهما أيسلندا والنرويج.

دأب الاتحاد الأوروبي دوما على تأييد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة باعتبارها جزءا هاما من الجهود الدولية لتحقيق السلام في المنطقة. إن نشر قوات الأمم المتحدة لمنع امتداد الصراعات من البلدان المجاورة هو الأول من نوعه في تاريخ أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة وقد ثبت نجاحه حتى الآن. وكانت العملية تهدف أصلا إلى منع امتداد الصراعات من يوغوسلافيا السابقة؛ وفي العام الماضي حولت انتباهها إلى الاضطرابات الأهلية في ألبانيا. واليوم تحول تركيزها مرة أخرى إلى الصراع في كوسوفو الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في المنطقة.

واليوم، بناء على طلب حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سيمدد مجلس الأمن الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة ستة أشهر وسيرخص بزيادة قوام القوة لتصل إلى ١٠٥٠ فردا. والاتحاد الأوروبي يرحب بهذين القرارين ويتطلع إلى نظر المجلس في التنفيذ الكامل لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨.

والاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء تصعيد الصراع في كوسوفو، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين. ويوافق الاتحاد تماما على أحكام

قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، التي فرضت، في جملة أمور، حظرا على توريد الأسلحة الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا الصدد، ستلعب قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي دورا هاما في رصد التدفقات غير المشروعة للأسلحة وغيرها من الأنشطة التي يحظرها قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨).

واقتراح الأمين العام بزيادة عدد المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في القوة سيكون، في رأي الاتحاد الأوروبي، عنصرا حاسما في الوفاء بالمهام المناطة بالقوة في ظل الحالة القابلة للتفجر وغير المستقرة الناشئة عن الصراع في كوسوفو.

ولهذه الأسباب يؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم ويشجع المجلس على مواصلة نظره في توصيات الأمين العام بشأن زيادة تعزيز القوة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار (S/1998/668) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ليدين (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن خطر الحرب في البلقان لا يزال ماثلا. وعلى الرغم من مرور سنوات من المعاناة وضياع الفرص لا يزال يسود في المنطقة اعتقاد بإمكانية تحقيق الأهداف السياسية عن طريق القوة. ونحن في الأمم المتحدة نتحدث كثيرا عن العمل الوقائي. وفي البلقان ثمة حاجة الى هذا العمل. وإن الخبرة الإيجابية للأمم المتحدة، المكتسبة خلال أكثر من خمس سنوات من أعمال الانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تثبت إمكانية تحقيق نتائج بموارد محدودة نسبيا إذا ما نفذ العمل في وقت مبكر.

إن قرار مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ إرسال قوات الأمم المتحدة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لمنع انتشار الصراعات القائمة إلى أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة كان خطوة سليمة اتخذت في الوقت المناسب. والقرارات التي أعقبت ذلك بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي كانت مبررة بشدة بسبب التطورات التي جرت في المنطقة، كما حدث في ألبانيا في العام الماضي. واليوم ينبع التهديد الأساسي لاستقرار مقدونيا من تصاعد النزاع في كوسوفو المجاورة. وفي ظل الحالة الراهنة، فإن الدعم الدولي لسيادة مقدونيا واستقرارها وسلامها يجب مواصلته بل وتعزيزه.

إن السويد، بوصفها بلدا يؤيد بشدة قوة الانتشار الوقائي وبوصفها بلدا مساهما بالقوات منذ البداية الأولى، ترحب بتوصيات الأمين العام بشأن تمديد ولاية القوة وزيادة قوامها. وستواصل السويد الإسهام في القوة.

إن مشروع القرار المعروض علينا يحظى بكامل دعمنا. فهو يعطي قوة الانتشار الوقائي ما تحتاجه من قدرات إضافية لتكثيف أنشطتها للمراقبة، خاصة على الحدود مع كوسوفو. وفي هذا السياق، وفي إطار الولاية الحالية، ستستطيع قوة الانتشار الوقائي أن تساعد أيضا في تطبيق حظر الأسلحة الذي فرض مؤخرا على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وترحب السويد بالنية التي أُعرب عنها في مشروع قرار اليوم بالنظر من جديد في توصيات الأمين العام، بما في ذلك إجراء زيادة متواضعة ولكنها ضرورية للغاية في عدد المراقبين العسكريين والشرطة المدنية في البعثة. ونحن نتطلع قدما لعودة مجلس الأمن إلى دراسة هذه المسألة في المستقبل القريب.

وأخيرا، أود فقط أن أقول إن السويد تشارك مشاركة كاملة في تأييد البيان الذي أدلى به سفير النمسا باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ويمثل بذلك إسهاما قيما في صون الأمن والسلم الدوليين في البلقان.

ومن المهم أن نتذكر في هذه المناسبة أن قوة الانتشار الوقائي أنشئت في عام ١٩٩٢. والهدف من إنشائها، كما حدده القرار ٧٩٥ (١٩٩٢)، كان منع حدوث أية تطورات من شأنها أن تهدد استقرار مقدونيا وسلامتها الإقليمية. وكان ذلك القرار قرارا هاما اتخذ في وقت كان فيه جزء كبير من المنطقة غير مستقر وكانت الحرب ضد البوسنة والهرسك تمثل بالفعل تهديدا كبيرا للأمن والسلم الدوليين. وكان القرار بإنشاء أول بعثة للانتشار الوقائي للأمم المتحدة آنئذ قرارا حسن التوقيت وشجاعا وحكيما. وأكد ذلك القرار مرة أخرى أن درهم وقاية خير من قنطار علاج، وهي حكمة جُربت بنجاح في مقدونيا وأهملت للأسف في حالات أخرى في المنطقة.

وكانت ولاية البعثة واضحة: منع انتشار الصراعات المسلحة في أجزاء أخرى من المنطقة. وكانت مبادرة إنشاء البعثة قد تقدمت بها حكومة مقدونيا، وهذا ساهم كثيرا في إنجاحها.

وقامت القوة، في السنوات التي أعقبت إنشاؤها، بدور هام في استقرار الحالة على امتداد حدود مقدونيا الشمالية والغربية، حيث تمثل ذلك في منع التهديدات والحيلولة دون وقوع اشتباكات وإقامة حوار بين المجموعات العرقية في البلد. وبالفعل كان أمرا متميزا أنه، على الرغم من الصراعات في المناطق المجاورة، نجحت مقدونيا خلال الأشهر الستة الماضية في صون سلامها وأمنها. ولا تزال قوة الانتشار تقوم بجميع هذه الأدوار اليوم في وقت يتعرض فيه السلم الدولي قرب مقدونيا للتهديد.

إننا نشاطر الأمين العام رأيه بأن السلم والاستقرار في مقدونيا سيظلان يعتمدان إلى حد كبير على ما يجري من تطورات في أجزاء أخرى من المنطقة. ومن شأن استمرار التوتر والصراع في المنطقة التي تجاور مقدونيا مباشرة أن يؤدي إلى تفاقم مشاكلها الداخلية وإلى تهديد العلاقات بين المجموعات العرقية في البلد. ومن ثم يجب أن تواصل قوة الانتشار مهمتها ذات الأهمية الحيوية.

إن الوقت قد حان والضرورة تحتم أن يتخذ مجلس الأمن قرارا الآن. وستصوت سلوفينيا مؤيدة مشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد حققت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي حتى الآن نجاحا كبيرا في منع انتشار الصراعات من أجزاء أخرى في المنطقة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. بيد أن الوضع الراهن في كوسوفو يثير قلقا بالغا بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة، بما فيها مقدونيا. لذا يرحب وفدي بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بعد ٣١ آب/أغسطس من هذا العام لفترة ستة أشهر أخرى، وبصفة رئيسية بسبب الحالة في كوسوفو المجاورة.

ووفدي يعتبر أيضا أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بعد زيادة قوامها، سيكون لديها من القدرة ما يكفي لتمكينها من الاضطلاع بدور هام في نظام شامل لمراقبة تطبيق حظر الأسلحة الذي أنشأه مجلس الأمن بموجب قراره ١١٦٠ (١٩٩٨). وترى حكومة اليابان أن المنع الفعال لتدفق الأسلحة والأفراد المسلحين إلى ألبانيي كوسوفو لا يقل أهمية عن الضغط على سلطات بلغراد لإيقاف العنف في كوسوفو. ومن ثم، يؤيد وفدي تماما توصية الأمين العام بزيادة قوام القوة.

ولهذه الأسباب، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا الآن، والذي يستهدف تمكين قوة الانتشار من زيادة الإسهام في صون الأمن والسلام في المنطقة.

وأود اغتنام هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن موقف حكومتي المبدئي من أزمة كوسوفو، وهو موقف يتضح بجلاء في البيان الذي أصدره في لندن وزراء خارجية بلدان فريق الاتصال وكندا واليابان في ١٢ حزيران/يونيه من هذا العام.

ويتعين على سلطات بلغراد أن توقف جميع الإجراءات التي تقوم بها قوات الأمن والتي تؤثر على السكان المدنيين. ويجب عليها أن تيسر الرصد الدولي في كوسوفو بدون عوائق وأن تيسر عودة اللاجئين والمشردين إلى منازلهم. كما يجب عليها أن تحرز تقدما في حوارها مع القيادة الألبانية في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، يتعيَّن على ألبانيي كوسوفو ـ الذين يتحملون قسطهم من المسؤولية عن وقف الأعمال العدائية فورا ـ أن يعلنوا بوضوح رفضهم للعنف ولأعمال الإرهاب. وكما

ورد في بيان لندن، لا سبيل إلى قيام حوار سياسي إذا ظل ألبانيو كوسوفو يتخذون العنف منهجا لهم.

أختتم بياني بالإعراب عـــن عميق تقدير حكومتي لجميع الرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي على جهودهم وتفانيهم في الاضطلاع بمهمتهم الهامة.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن آخر تقرير عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهوريـــة مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يحتوي على تقييم مُطَمْئِن ومؤسف في الوقت ذاته عن الحالة. فمن ناحية يؤكد التقرير أن القوة كان لها دور مثبت للاستقرار إذ أنها أسهمت بنجاح في منع انتشار الصراع. ومن ناحية أخرى، تظل التوترات في البلدان المجاورة مصدرا للقلق البالغ.

إن عدم الاستقرار عبـــر الحـــــدود الشمالية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقــــة يبرر استمرار نشر قـــــوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، تمشيا مع الرغبة التي أعـــرب عنهـــا وزير الخارجية بلاغـــوي هانجسكي فـــي رسالتيـــه الموجهتين إلى الأمين العام وكما اقترحه الأمين العام في تقريره الأخير.

ومن بين المهام التي أنيطت بقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي والتي يتضمنها مشروع القرار الذي نحن بصدد التصويت عليه رصد مناطق الحدود ورفع التقارير عن أية تطورات مـــن شأنها تهديد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بما فيها الإبلاغ عن التدفق غير المشروع للأسلحة وغيـــر ذلك من الأنشطة المحظورة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

ونلاحظ بعين الارتياح أن السلطات في سكوبجي قد أحاطت اللجنة التي أنشئت بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) علما بأنها اتخذت الخطوات اللازمة لوضع ذلك القرار موضع التنفيذ. ونود أيضا أن نعيد إلى الذاكرة أن القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) يشدد بصورة خاصة على التعاون بين البلدان المجاورة بشأن إنشاء نظام للرصد. ويبدو أن من الطبيعي أن نتوقع دورا لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في هذا المجال.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن وزيري خارجية اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قد اجتمعا في أثينا في ٢٣ حزيران/يونيه، وهو حدث يستحق تسليط الأضواء عليه للأهمية التي ينطوي عليها، وطالبا بتسوية سلمية لأزمة كوسوفو. ونحن نرحب بهذه البيانات كعلامة على الاعتدال الذي نرجو أن يسود المنطقة كيما تتاح الفرصة التي تنتظرها كل شعوب البلقان لإعادة بناء حياتها في جو من المزيد من التسامح المتبادل.

إن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تعزز الآن، كما تمدد ولايتها لفترة أخرى تعقب الموعد الذي كان محددا في البداية لإنهائها، وذلك على أساس الحاجة الداعية إلى تجنب انتشار الصراع عبر الحدود من المناطق المجاورة، والمخاوف من إمكانية زيادة تدهور الحالة في الشمال. أما وأن الحالة هكذا، فمن الصواب أن نتوقع أن يتمكن مجلس الأمن، في مداولاته بشأن مستقبل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وبشأن الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، من أن يستفيد في الوقت المناسب من المعلومات المتسمة بكل وضوح ودقة ممكنين التي تنقل إليه بصدد أثر المبادرات الدبلوماسية المختلفة على الاستقرار في المناطق عبر حدود تلك الجمهورية.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): كانت الصين وما زالت منشغلة جدا بالتطورات في منطقة يوغوسلافيـــا السابقة، وظلت دائما مؤيدة لجهود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في منع امتداد الصـــــراع في منطقة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ونعرب عن امتناننا الشديد للتعاون الوثيق وللمشاورات التي جرت بين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وحكومة مقدونيا، وللدور الذي لعبته قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في استقرار الحالة في مقدونيا.

لقد رأت الصين دائما ولا تزال ترى أنه ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من ناحية المبدأ، أن تكون لها بداية صحيحة ونهاية صحيحة. لكننا لن نعارض توصية الأمين العام في تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة أخرى، آخذين في الاعتبار الطلب الذي تقدمت به مقدونيا والانشغال الذي أعربت عنه بلدان أخرى في المنطقة. بيد أننا نود أن نردد أن المجتمع الدولي، عندما يساعد في حفظ الاستقرار والأمن في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ينبغي أن يحترم

الاستقلال السياسي والسيادة وسلامة أراضي البلد المعني، ألا وهو جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ولقد أحطنا علما بتوصيات الأمين العام المتعلقة بتعديل ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لتمكينها من تحمل مسؤولية رصد مناطق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا السابقة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا. ونأمل أن يساعد هذا التعديل على الحد بصورة فعالة من تدفقات الأسلحة غير المشروعة ومن الأنشطة الإرهابية في المنطقة. وعلى أساس هذه الاعتبارات، وعملا بالصالح العام لحفظ السلام والاستقرار في المنطقة، لن نعترض على تعديل ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وسوف نصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

وفي الوقت ذاته، أود أن أقول إن تصويت الوفد الصيني على هذا النحو لا يشكل أي تغيير في موقفه المبدئي بصدد القرارات ١١٠١ (١٩٩٧)، ١١١٤ (١٩٩٧) و ١١٦٠ (١٩٩٨) التي أشار إليها مشروع القرار.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية بشدة مشروع القرار بتمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. لقد كانت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وما زالت بعثة ناجحة بصورة خارقة للعادة. ولقد ساعد وجود الأمم المتحدة، طوال الست سنوات الماضية، في التصدي لامتداد التوتر والصراع اللذين شملا أجزاء كثيرة من منطقة البلقان. ورغما عن هذا النجاح فإن مهمة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لم تنته بعد.

ففي كوسوفو المجاورة، فشلت بلغراد في الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي للكف عن العمليات ضد السكان المدنيين، ولإعادة القوات إلى ثكناتها، وللبدء في مفاوضات جادة بشأن تحسين وضع كوسوفو ومنحها درجة كبيرة بشكل ملموس من الحكم الذاتي. وأدى هذا بدوره إلى تدهور الحالة في كوسوفو مما يهدد الاستقرار الإقليمي.

وتزيد الأزمة الراهنة في كوسوفو من الحاجة إلى زيادة قوام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ومد ولايتها الحالية. وتتطلب الولاية الحالية من قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي مراقبة المناطق الحدودية، والإبلاغ عن أية تطورات يمكن أن تشكل تهديدا. كما تتطلب من القوة أن تردع بوجودها أية تهديدات من أي مصدر، بالإضافة إلى منع المصادمات، فتساعد بذلك على تعزيز الأمن والثقة. وهكذا تسهم قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي فعلا، بموجب ولايتها الحالية، في رصد الحظر على الأسلحة الذي يفرضه القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، وستستمر في القيام بهذا.

وتمثل الحدود التي لم ترسم بعد مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مشكلة خطيرة مستمرة، ونحن ندعو كلا من بلغراد وسكوبجي إلى حل هذه المسألة بأسرع وقت مستطاع. والحالة الألبانية أكثر استقرارا الآن، وهناك تعاون جيد قائم بين تيرانا وسكوبجي. وعلى الرغم من ذلك، فإن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تلعب دورا ذا أهمية مستمرة في المساعدة على دعم الثقة على طول الحدود المشتركة.

واليوم، لا نجدد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي فحسب، بل نزيد من قوامها بإضافة ٣٠٠ فرد. وبإعادة قوام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي إلى مستوياته السابقة، نركز الأضواء على التزامنا بمهمة القوة وبالاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ونحن لا نستبعد النظر في زيادة أخرى في قوام القوة إن دعت الحالة في المنطقة إلى ذلك.

ونحن نتطلع إلى اليوم الذي تصبح فيه سكوبجي قادرة تماما على ضمان الدفاع عن حدودها القومية. ولكن، في الوقت الراهن، لا يزال وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بموجب ولايتها الحالية، ضروريا.

ختاما، نود أن نعرب عن تقديرنا لإسهامات الممثل الخاص للأمين العام ورئيس قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، السيد هنريك ي. سوكالسكي، وقائد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، العميد بنت سوهنمان، وكذلك لتفاني رجال القوة ونسائها في عملهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

إن الوفد الروسي يشاطر الأمين العام وجهة النظر التي أعـرب عنها في تقريريه الأخيرين عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ومفادها أن استمرار الحالة المعقدة في كوسوفو وصربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يجعل من الحكمة تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، لكن من الواضح لنا أن السبب المباشر الذي يدفع أعضاء مجلس الأمن إلى تعديل قرار المجلس بشأن إنهاء ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بعد ٣١ آب/أغسطس يتعلق بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨) الذي يخول فرض حظر على الأسلحة ويطالب بإيقاف المعونة الخارجية لإرهابيي كوسوفو.

وإلى الآن، ليست لدينا، للأسف، أية آلية يمكن الاعتماد عليها في مراقبة الأنشطة المحظورة التي فرضها القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) وهذا يترك أثرا سلبيا على الحالة في كوسوفو ذاتها وعلى الاستقرار العام في المنطقة.

ونعتقد أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي يمكن لها، بل ويجب أن تتمكن من تقديم إسهام عملي في تنفيذ مهامها في الرصد تمشيا مع القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). وعلى أساس توصية الأمين العام، أضيف حكم ملائم إلى أحكام مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم، الذي ينص بوضوح على أن مهام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ستشمل

"مراقبة تدفقات الأسلحة غير المشروعة وغيرها من الأنشطة المحظورة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) والإبلاغ عنها." (S/1998/668، الفقرة ١)

وعمليا، فإن هذا الحكم البالغ الأهمية يعني بصورة رئيسية مراقبة مباشرة وأكثر تركيزا لحظر تدفق الأسلحة باتجاه كوسوفو، ويشمل ذلك بوجه خاص القيام بدوريات مراقبة مكثفة في مناطق الحدود. ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة لحسم هذه المهمة بصورة سريعة وفعالة، وذلك في ضوء استمرار وصول الإمدادات الواردة من مصادر خارجية إلى الإرهابيين في كوسوفو، وخاصة على شكل أسلحة وأموال، على الرغم من كل المطالب التي وجهها مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

وبالتحديد في الإطار الذي تقع فيه مهام المراقبة لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بمقتضى القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) فإن من المستصوب النظر في زيادة قوام القوة، باعتبار أن القوات الإضافية يجري نشرها على حدود كوسوفو مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكذلك على حدودها مع ألبانيا. وينص مشروع القرار على إعادة قوام العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي إلى مستواه السابق البالغ ١٠٥٠ فردا. وفي الوقت ذاته، يعرب عن استعداد المجلس لمواصلة النظر في توصيات الأمين العام الواردة في تقريره الأخير عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وخاصة إمكانية زيادة قوام عنصري المراقبين العسكريين والشرطة المدنية.

ونحن نرحب بأي حل بناء لهذه المسألة. وسيؤيد الاتحاد الروسي مشروع القرار بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وزيادة قوامها وسيعمل على ضمان التنفيذ السليم لقرار مجلس الأمن.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/668.

أجري التصويت برفع الأيدي

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٨٦ (١٩٩٨).

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥